EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media
الدعم القانوني للصحفيين/ات والإعلاميين/ات
التقرير الشهري مايو 2025

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج المساعدة والدعم القانوني

الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين
التقرير الشهري مايو 2025

إعداد وتحرير

وحدة المساعدة والدعم القانوني

تدقيق لُغوي

مارسيل نظمي

إخراج فني

سمر صبري

ملخص تنفيذي

أصدرت وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريرها القانوني الخامس خلال عام 2025، لتغطية الأخبار القانونية لقضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات المنظورة أمام الهيئات القضائية بدرجاتها.

وقام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية خلال الفترة من 1 إلى 31 مايو 2025 بتقديم 49 إجراءً قانونيًا في القضايا الجنائية والعمالية للصحفيين الموكلين/ات لدى المؤسسة التي تنوعت بين حضور الجلسات والقيام بالأعمال الإدارية، ويوضحها الجدول التالي:

ويستعرض التقرير الأرقام والنسب المئوية في القضايا التي تم تنسيقها على 4 أقسام، وهي:

تصنيف القضايا التي تم نظرها خلال الشهر وتحليلها.

مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية في القضايا.

موضوع الشهر.

صحفي الشهر.

فيما يتناول القسم الأول من التقرير القضايا التي نُظرت خلال شهر مايو ومثلت القضايا العمالية نسبة **57.9%**، فيما مثلت القضايا الجنائية نسبة **42.1%**.

ومثلت القضايا الجديدة التي عملت عليها وحدة الدعم والمساعدة القانونية نسبة **5.3%**، فيما مثلت القضايا المتداولة من شهور سابقة نسبة **94.7%**.

وتنوعت موضوعات القضايا خلال الشهر حيث مثلت قضايا الانضمام إلى جماعة إرهابية نسبة **36.8%**، وقضايا التعويض عن قرارات الفصل التعسفي بنسبة **31.6%**، وجاءت قضايا استئناف أحكام التعويض عن الفصل التعسفي بنسبة **15.7%**، وأخيرًا قضايا احتساب الفترة التأمينية، وقضايا نشر الأخبار والبيانات الكاذبة، وقضايا تفسير الأحكام العمالية، بنسبة **5.3%** لكل منهم.

كما يستعرض **القسم الأول** من التقرير الجهات القضائية التي نظرت القضايا خلال الشهر، وتمثلت في عدد **8** هيئات قضائية وهي دوائر الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة، والتي جاءت بنسبة **31.6%**، ودوائر العمال في محكمة شمال الجيزة والتي جاءت بنسبة **21.1%**، ودوائر استئناف العمال في محكمة استئناف القاهرة والتي مثلت نسبة **15.7%**، كما جاءت القضايا أمام نيابة أمن الدولة العليا بنسبة **10.4%**، وأخيرًا جاءت دائرة التأمينات الاجتماعية في محكمة جنوب القاهرة، ودائرة العمال في محكمة شمال القاهرة، ودوائر العمال في محكمة جنوب الجيزة وخبراء وزارة العدل في شمال الجيزة بنسبة **5.3%** لكل منهم.

ويستعرض **القسم الثاني** من التقرير مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة، حيث قام الفريق بتقديم الدعم القانوني المباشر في عدد **11** قضية عمالية لصالح **11** صحفيًا/ة، و8 قضايا جنائية لصالح **8** صحفيين، فيمَا قام الفريق بتقديم عدد **7** استشارات قانونية من خلال خدمة الاستشارات عبر وسائل التواصل المختلفة للمؤسسة لصالح **7** صحفيين/ات بشأن الإجراءات القانونية الصحيحة في أمور متعلقة بعملهم/ن الصحفي.

كما يستعرض التقرير عدد الجلسات التي حضرها فريق المرصد في القضايا الجنائية والعمالية، وكذلك الأعمال الإدارية التي قام بها الفريق:

في القضايا الجنائية: حضر فريق المرصد عدد **7** جلسات تجديد حبس لصالح **6** صحفيين أمام دوائر الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة، وحضور عدد جلستي تجديد حبس، وجلسة تحقيق واحدة أمام نيابة أمن الدولة لصالح **2** صحفيين، بالإضافة إلى القيام بعدد **6** أعمال إدارية داخل نيابة أمن الدولة العليا.

في القضايا العمالية: حضر فريق وحدة الدعم داخل المؤسسة عدد **13** جلسة أمام دوائر العمال في محاكم أول درجة، وحضور عدد **3** جلسات أمام دوائر استئناف العمال في محكمة استئناف القاهرة، وحضور عدد **3** جلسات أمام مصلحة خبراء وزارة العدل إلى جانب القيام بعدد **19** عملًا إداريًا داخل المحاكم بدرجتيها.

وتناول **القسم الثالث** من التقرير موضوع **"انعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، وإجراء انتخابات التجديد النصفي للنقابة والتي أسفرت عن فوز الكاتب الصحفي/خالد البلشي بمنصب نقيب الصحفيين، إلى جانب فوز كل من الكاتب الصحفي محمد شبانة، والكاتب الصحفي حسين الزناتي، والكاتب الصحفي محمد سعد خطاب، بعضوية المجلس فوق السن، وفوز كل من الكاتب الصحفي أيمن عبد المجيد، والكاتب**

الصحفي محمد السيد الشاذلي، والكاتبة الصحفية إيمان عوف، بعضوية المجلس تحت السن.

واستعرض **القسم الرابع والأخير** من التقرير بروفايل خاص بأحد الصحفيين المحبوسين احتياطيًا، وعرض البيانات الأساسية للصحفي المحبوس، والبيانات الخاصة بالقضية المحبوس على ذمّتها، وكذا عرض أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرّض لها الصحفي خلال مراحل القبض عليه، ومرحلة التحقيق داخل النيابة، ومراحل تجديد الحبس، مع إبراز المواد القانونية التي تُجرم هذه الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفي. وقد وقع الاختيار على الصحفي مدحت رمضان ليكون صحفي شهر مايو.

مقدمة

يعد العمل الصحفي من العناصر الأساسية في أي مجتمع ديمقراطي، فهو ليس مجرد مهنة نقل الأخبار، بل هو أداة أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع الوعي المجتمعي حول القضايا المختلفة. يتمثل دور الصحفيين في إظهار الحقيقة، والتحقيق في الأحداث، وتوثيقها، بما يعكس الواقع الموضوعي بكل دقة وشفافية.

وتكتسب الصحافة في العصر الحديث أهمية خاصة بسبب قدرتها على التأثير في الرأي العام وتوجيه الاهتمامات الاجتماعية والسياسية، فالصحفيون ليسوا فقط ناقلين للمعلومات، بل هم صناع للرأي العام، وحلقة الوصل بين المعلومات والجمهور.

وفي سبيل ذلك، كفلت المواثيق والإعلانات العالمية والمعاهدات الدولية حرية الرأي والتعبير كحق أساسي لكل البشر، وحرية الصحافة والإعلام كحق أصيل للصحفيين/ات والإعلاميين/ات؛ فنصت المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

وإلى جانب النصوص والمعاهدات والمواثيق الدولية؛ حرص المشرع المصري على ضمان حرية التعبير وحرية الصحافة، فنص الدستور المصري على حرية الصحافة، وحظر الرقابة على الصحف، والحفاظ على استقلال المؤسسات الصحفية في المواد 70، 71، 72 منه.

وعلى الرغم من أهمية هذه الحرية، فإنها لا تزل تواجه تحديات عديدة بدءًا من القوانين المقيدة التي تحدّ من قدرة الإعلاميين على أداء دورهم، وصولًا إلى الممارسات القمعية التي تشمل الرقابة والاعتقالات التعسفية، وقد تصل أحيانًا إلى التهديدات والاعتداءات الجسدية.

ومن ناحية المؤسسات الصحفية يتعرض العديد من الصحفيين/ات للفصل التعسفي دون حتى أن يمكنهم/ن الحصول على مستحقاتهم/ن كاملة، ومن ناحية النقابة التي يفترض أن تدافع على الحقوق، يصعب على كثير من الصحفيين/ات الانضمام إلى عضويتها بسبب عملهم/ن في مواقع إلكترونية، وليست جرائد لديها إصدارات ورقية، (أحد الشروط الأساسية لتكون الجريدة قادرة على ضم العاملين/ات بها للنقابة) وتتشابك كل هذه المشكلات لتضع الصحفيين/ات بين حجري الرحى من ناحية عملهم/ن الشاق وتحمل عواقبه، ومن أخرى بسبب القوانين الحاكمة للعمل نفسه التي لا تضمن لهم/ن الحماية اللازمة.

ولم تقتصر الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون/ات والإعلاميون/ات على السلطتين القضائية والتنفيذية فقط، بل امتدت إلى المؤسسات الصحفية التي يعملون/ن بها، وتنوعت الانتهاكات إلى تكليف المؤسسات الصحفيين/ات والإعلاميين/ات بأعمال صحفية دون تحرير عقود عمل لهم/ن، متجاوزين المدة القانونية

المنصوص عليها فى قانون العمل المصري؛ وصولًا إلى قيام المؤسسات بإنهاء علاقة العمل بشكل منفرد دون مسوغ قانوني وفصل الصحفيين/ات تعسفيًا.

وفي هذا الإطار، يستعرض التقرير الصادر عن وحدة المساعدة والدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، رصد أخر تطورات الإجراءات القانونية التي تمت في القضايا سواء أمام النيابات العامة، وأمام محاكم الجنايات في القضايا الجنائية، وأمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف في القضايا العمالية والاستشارات القانونية التي قدمها فريق وحدة الدعم والمساعد القانونية للصحفيين/ات على مدار الشهر، وكذا عرض وتحليل لأهم القوانين المطروحة على السلطة التشريعية خلال شهر مايو 2025.

منهجية التقرير

اعتمد فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام في إعداد هذه النشرة على عدد من المصادر، وتنوعت بين المصادر المباشرة، والمصادر غير المباشرة والتي تتمثل في:

المصادر المباشرة: وتتمثل تلك المصادر في الوثائق الرسمية التي نجح فريق الدعم القانوني بالمؤسسة في الوصول إليها، سواء كانت محاضر الشرطة أو تحقيقات النيابة مع الصحفيين/ات والإعلاميين/ات أو البرقيات التلغرافية المرسلة من ذوي الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وحضور جلسات المحاكمات، وتقديم أوجه الدفاع القانوني في القضايا الجنائية والعمالية، إلى جانب التواصل مع محامين آخرين قاموا بالحضور التحقيقات وتقديم الدعم القانوني لصحفيين/ات وإعلاميين/ات.

المصادر غير المباشرة: وتتمثل تلك المصادر في متابعة التقارير والأخبار المنشورة عن قضايا الصحفيين/ات والإعلاميين/ات على المواقع أو صفحات المؤسسات الحقوقية الأخرى التي تعمل على ملف حرية الصحافة والإعلام.

ويرجع زيادة القضايا بين محافظتي القاهرة والجيزة إلى أسباب عِدة؛ أهمها عرض جميع الصحفيين المُقدّم لهم الدعم في القضايا الجنائية على دوائر الإرهاب، في محاكم جنايات القاهرة المُنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر الواقع في نطاق محافظة القاهرة، إلى جانب تمركّز المؤسسات الصحفية المُدعى عليها في القضايا العُمالية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وهو الأمر الذي يتحتّم معه رفع القضايا العُمالية في محاكم القاهرة والجيزة، بسبب ما يُعرف في القانون بـ"الاختصاص المكاني للمحكمة".

القسم الأول
تصنيف القضايا التي تم نظرها خلال الشهر وتحليلها

1 - تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية

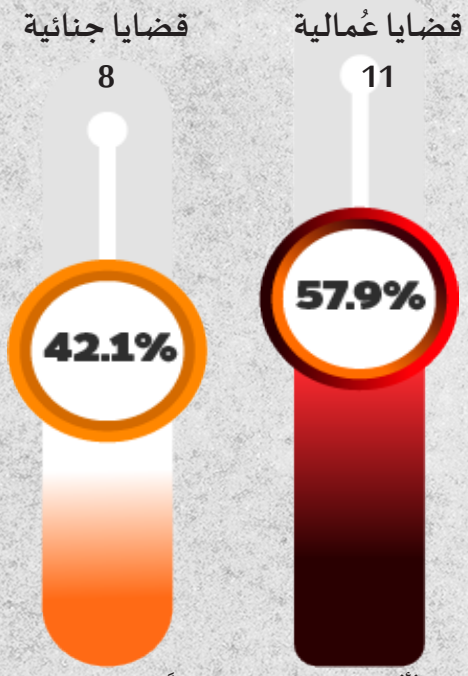

شكل رقم (أ) تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية

انقسمت القضايا التي عمل فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة من حيث نوعيتها؛ إلى قضايا عمالية مثلت نسبة 57.9% من إجمالي القضايا، وقضايا جنائية مثلت نسبة 42.1%.

2 - تقسيم القضايا وفقا لحالة القضايا

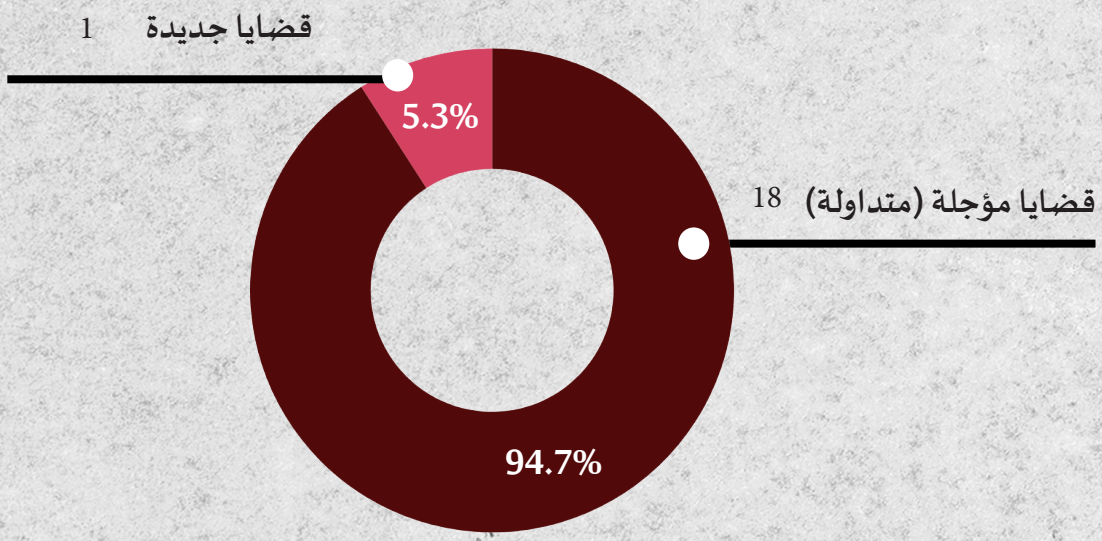

قدم فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية الدعم القانوني المباشر خلال شهر مايو في عدد 19 قضية مثلت فيها القضايا الجديدة نسبة 5.3% فيم مثلت القضايا المتداولة من شهور سابقة نسبة 94.7%.

3 - تصنيف القضايا وفقًا لموضوع القضية

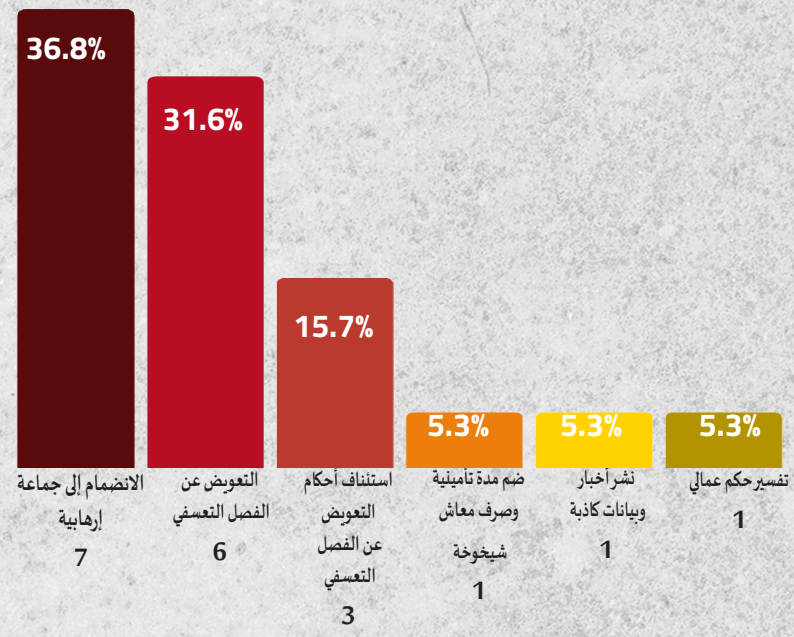

شكل رقم (ب) تصنيف القضايا وفقًا لموضوع القضية

4 - الجهات القضائية المنظور أمامها القضايا

مثل فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام نيابة عن الصحفيين/ات أمام عدد 8 هيئات قضائية وكان توزيعها وفقًا للشكل التالي:

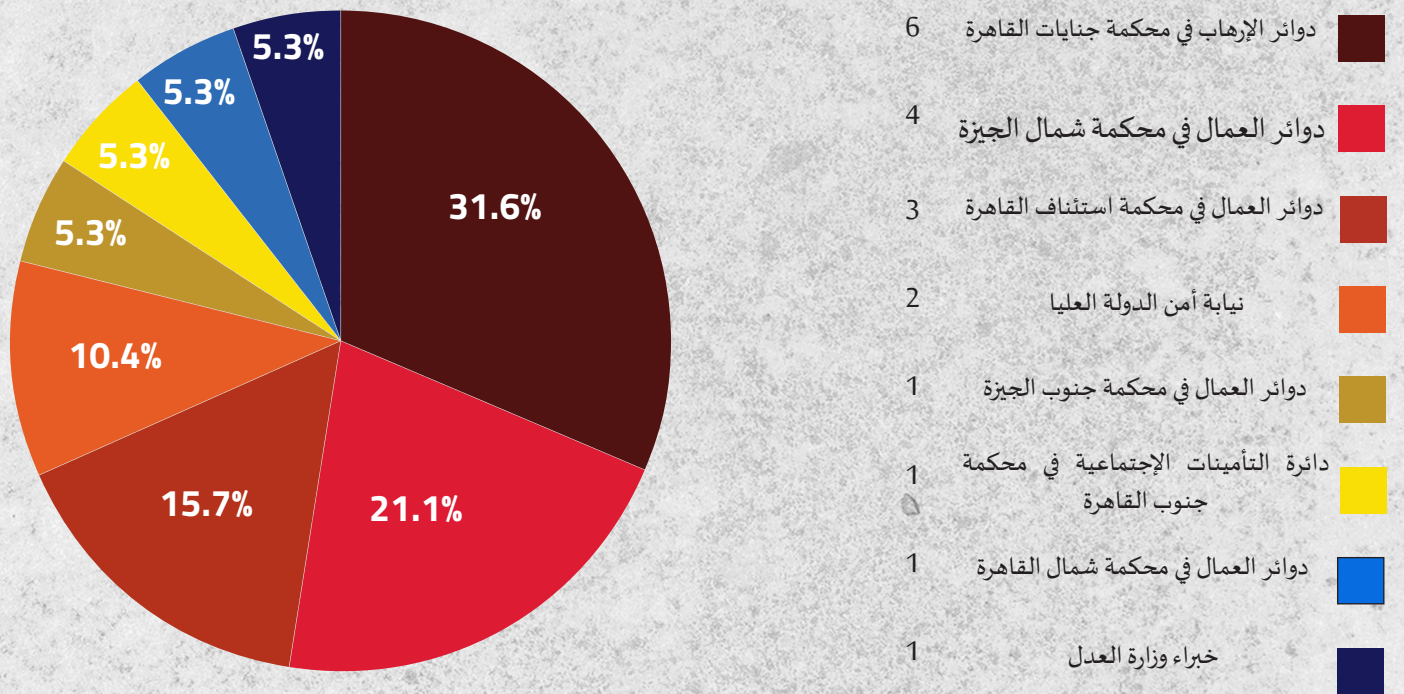

شكل رقم (ج) تصنيف القضايا وفقًا للجهات القضائية

5 - تصنيف القضايا وفقا للتوزيع الجغرافي للجهات القضائية

توزعت قضايا الصحفيين/ات المنظورة خلال الشهر أمام الهيئات القضائية المنعقدة في محافظتي القاهرة والجيزة، حيث شهدت محافظة الجيزة قضايا بنسبة بلغت 42.1% فيما شهدت محافظة القاهرة قضايا بنسبة بلغت 57.9% وفقًا للشكل التالي:

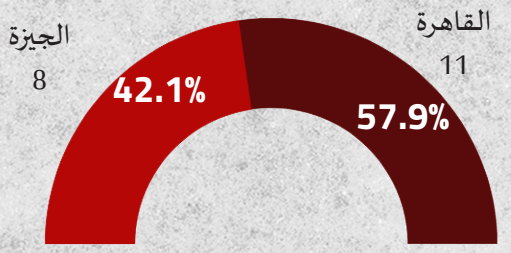

شكل رقم (د) تصنيف القضايا وفقًا للتوزيع الجغرافي للجهات القضائية

يرجع زيادة القضايا بين محافظتي القاهرة والجيزة إلى أسباب عِدة؛ أهمها عرض جميع الصحفيين المُقدّم لهم الدعم في القضايا الجنائية على دوائر الإرهاب، في محاكم جنايات القاهرة المُنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر الواقع في نطاق محافظة القاهرة، إلى جانب تمركّز المؤسسات الصحفية المُدعى عليها في القضايا العُمالية بمحافظتي القاهرة والجيزة، وهو الأمر الذي يتحتّم معه رفع القضايا العُمالية في محاكم القاهرة والجيزة، بسبب ما يُعرف في القانون بـ"الاختصاص المكاني للمحكمة".

6 - توزيع القضايا حسب النوع الاجتماعي

عرض وتحليل عدد المستفيدين بالدعم القانوني

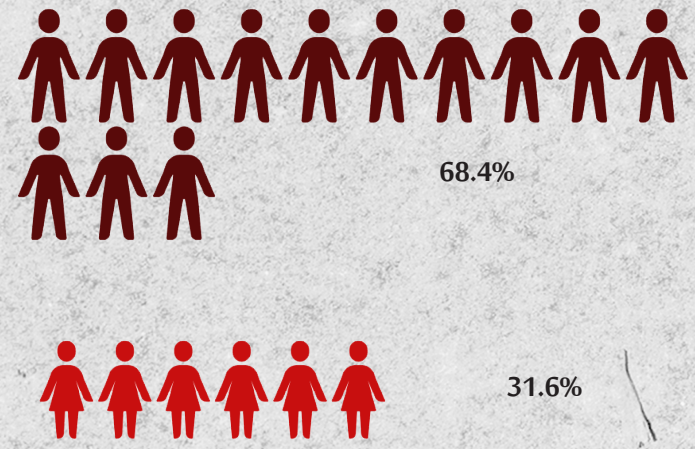

شكل رقم (هـ) تصنيف القضايا وفق جنس الصحفيين/ات

القسم الثاني
مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية خلال شهر مايو 2025

يتناول القسم الثاني من التقرير مجهودات فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد المصري للصحافة والإعلام، خلال الشهر، وتمثّلت هذه الجهود في حضور جلسات الصحفيين/ات خلال الشهر، في القضايا الجنائية والعُمالية والمدنية، إلى جانب القيام بكافة الأعمال الإدارية داخل المحاكم، سواءً في القضايا المنظورة خلال الشهر ذاته، أو القضايا الأخرى المؤجلة في أشهر أخرى، وتقديم الاستشارات القانونية للصحفيين/ات من خلال الخط الساخن للمؤسسة.

نوع الدعم المُقدّم من فريق الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد

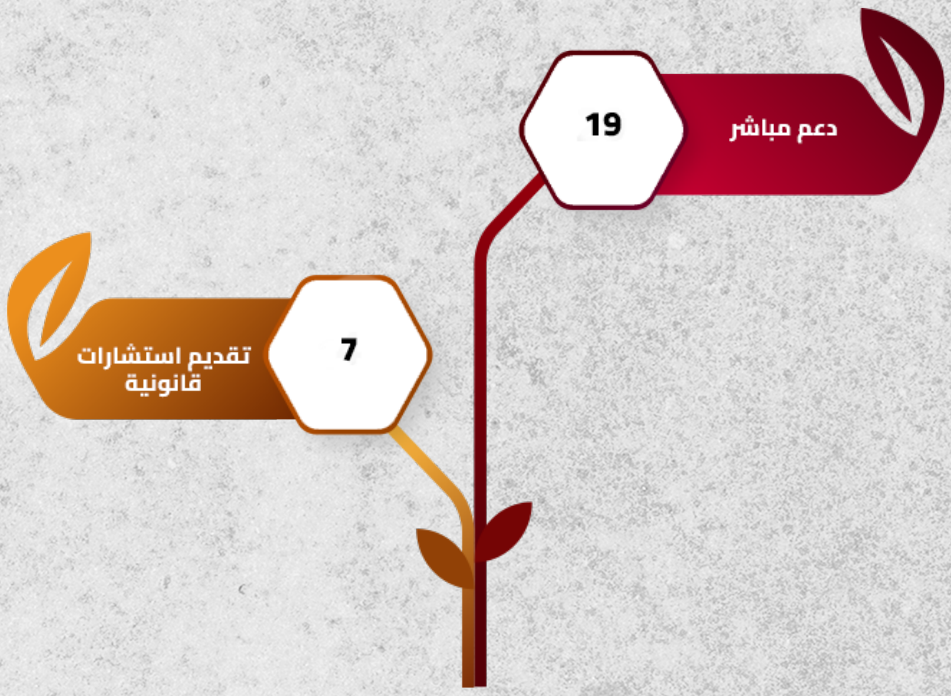

شكل رقم (و) تصنيف القضايا وفقًا لنوع الدعم المُقدّم من فريق الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد

بيان تفصيلي لجهود فريق الدعم والمساعدة القانونية بالمرصد خلال الشهر

أولًا: مجهودات الفريق في القضايا الجنائية

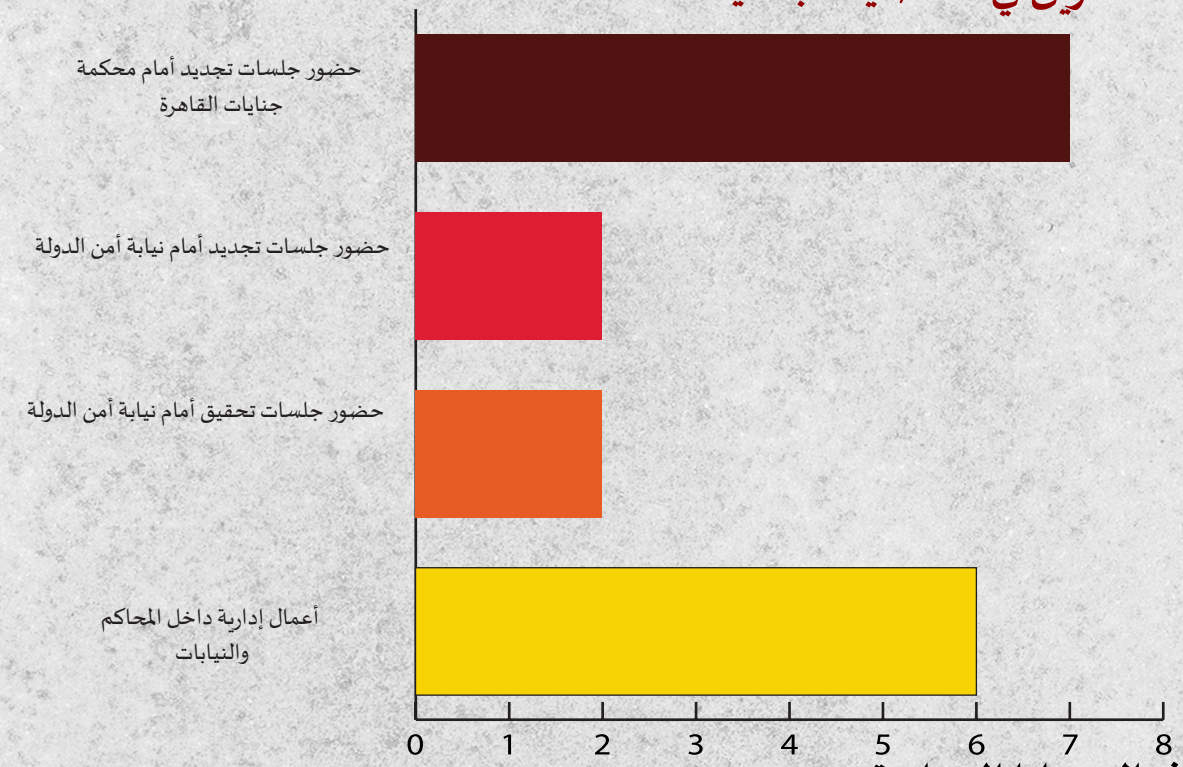

أ) الجلسات في القضايا الجنائية

تكشف السطور التالية تفاصيل القضايا الجنائية وجلساتها المنعقدة خلال شهر مايو، والتي حضرها فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بالمؤسسة.

1 - القضية رقم 7 لسنة 2025 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: أحمد سراج

المهنة بالتفصيل: مذيع ومقدم برامج بموقع ذات مصر

تاريخ إلقاء القبض: 15 يناير 2025

تاريخ التحقيق: 16 يناير 2025

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة أُسست على خلاف القانون، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل.

الحالة الصحية للصحفي: مستقرة

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: إلقاء القبض عليه دون تمكينه من إجراء مكالمة لأحد من أفراد أسرته أو محاميه، بالمخالفة لنص المادة 124 من قانون الإجراءات الجنائية، واقتياده إلى جهة غير معلومة حتى عرضه على نيابة أمن الدولة العليا.

آخر تطورات القضية: في 4 مايو 2025 جددت نيابة أمن الدولة العليا مع حبس الصحفي لمدة 15 يومًا.

وفي 18 مايو، جددت النيابة حبس الصحفي لمدة 15 يومًا.

وفي 27 مايو، جددت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة حبس الصحفي لمدة 45 يومًا

2 - القضية رقم 2063 لسنة 2023 أمن الدولة العليا

اسم الصحفي:محمد سعد خطاب

المهنة بالتفصيل: صحفي حر

تاريخ إلقاء القبض: 20 أغسطس 2023

تاريخ التحقيق: 21 أغسطس 2023

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة أُسست على خلاف القانون، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي .

الحالة الصحية للصحفي:يعاني من ارتفاع بضغط الدَّم وارتفاع بالسكر، ويعاني من قصور بعضلة القلب ومرض مناعة ذاتية.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: إلقاء القبض عليه دون تمكينه من إجراء مكالمة لأحد من أفراد أسرته أو محاميه، بالمخالفة لنص المادة 124 من قانون الإجراءات الجنائية، واقتياده إلى جهاز الأمن الوطني، وتعرّضه للإيذاء البدني من خلال نزع ملابسه، وتقييده بالقيود الحديدية في الحائط، والإيذاء النفسي والعصبي بعدم تمكينه من النوم- بحسب ما جاء في أقواله في التحقيقات.

آخر تطورات القضية:في 6 مايو 2025 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في مركز إصلاح وتأهيل مدينة بدر، استمرار حبس الصحفي لمدة 45 يومًا.

3 - القضية رقم 5054 لسنة 2024 أمن دولة عليا

اسم الصحفي:أحمد بيومي

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي

تاريخ إلقاء القبض: 16 سبتمبر2024

تاريخ التحقيق: 2 نوفمبر 2024

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار

كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة.

الحالة الصحية للصحفي: مستقرة

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لأكثر من 40 يوم قبل عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، إلى جانب تعرضه للاعتداء البدني خلال فترة احتجازه في أحد مقرات الأمن الوطني -على حد قوله بتحقيقات النيابة.

آخر تطورات القضية: في 13 مايو 2025؛ جددت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة حبس الصحفي لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

4 - القضية رقم 1586 لسنة 2024 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: أشرف عمر

المهنة بالتفصيل: رسام كاريكاتير

تاريخ إلقاء القبض: 22 يوليو2024

تاريخ التحقيق: 24 يوليو 2024

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام احد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة

الحالة الصحية للصحفي: مستقرة

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة يومين قبل عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، إلى جانب تعرضه للاعتداء البدني خلال فترة احتجازه في أحد مقرات الأمن الوطني على حد قوله بتحقيقات النيابة.

آخر تطورات القضية: في 13 مايو 2025 جددت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة حبس الصحفي لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

5 - القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا

اسم الصحفي:رمضان جويدة

المهنة بالتفصيل: مصحح لغوي

تاريخ إلقاء القبض: 1 مايو 2024

تاريخ التحقيق: 10 يونيو 2024

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة،

واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل

الحالة الصحية للصحفي: مستقرة

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لأكثر من شهر قبل عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، إلى جانب تعرضه للاعتداء البدني خلال فترة احتجازه في أحد مقرات الأمن الوطني على حد قوله.

آخر تطورات القضية: في 13 مايو 2025 جددت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة حبس الصحفي لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

6 - القضية رقم 1568 لسنة 2024 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: ياسر أبو العلا

المهنة بالتفصيل:محرر صحفي

تاريخ إلقاء القبض: 10 مارس2024

تاريخ التحقيق: غير متوفر تاريخ التحقيق

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل

الحالة الصحية للصحفي: يعاني من آلام متكررة في ظهره، وصداع مزمن مستمر، وسبق إصابته بالعصب السابع

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي:تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لأكثر من شهر قبل عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، إلى جانب تعرضه للاعتداء البدني خلال فترة احتجازه في أحد مقرات الأمن الوطني على حد قوله.

آخر تطورات القضية: في 13 مايو 2025 جددت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة حبس الصحفي لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

7 - القضية رقم 1282 لسنة 2024 أمن دولة عليا:

اسم الصحفي: خالد ممدوح

المهنة بالتفصيل: محرر صحفي.

تاريخ إلقاء القبض: 16 يوليو 2024

تاريخ التحقيق: 21 يوليو 2024

الاتهامات الموجهة في القضية: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، إشاعة وإذاعة أخبار كاذبة، واستخدام أحد المواقع على الإنترنت لارتكاب هذه الجريمة، ارتكاب جريمة من جرائم التمويل.

الحالة الصحية للصحفي: يعاني من ارتفاع في ضغط الدم

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: تعرض للاحتجاز دون وجه حق في جهة غير معلومة لمدة 6 أيام قبل عرضه على نيابة أمن الدولة العليا.

آخر تطورات القضية: في 20 مايو 2025 قررت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة تجديد الحبس لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

8 - القضية رقم 4691 لسنة 2025 أمن دولة عليا

اسم الصحفي: رشا قنديل

المهنة بالتفصيل: محررة صحفي

تاريخ إلقاء القبض: لم يتم القبض عليها، وتم استدعائها للحضور.

تاريخ التحقيق: 25 مايو 2024

الاتهامات الموجهة في القضية: نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة بالداخل والخارج من شأنها تكدير الأمن والسلم العام.

الحالة الصحية للصحفي: حالة مستقرة.

أبرز الانتهاكات القانونية التي تعرض لها الصحفي: عدم تمكين جميع المحامين من حضور جلسة التحقيق والاكتفاء بمحاميين فقط.

آخر تطورات القضية: في 25 مايو 2025 حققت نيابة أمن الدولة مع الصحفية وقررت إخلاء سبيلها بضمان مالي 50 ألف جنيه.

ب) الأعمال الإدارية في القضايا الجنائية

قام فريق الوحدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بعدد 6 أعمال إدارية في القضايا الجنائية تمثلت في الاستعلام عن مواعيد جلسات تجديد الحبس للصحفيين.

ثانيا: مجهودات الفريق في القضايا العمالية

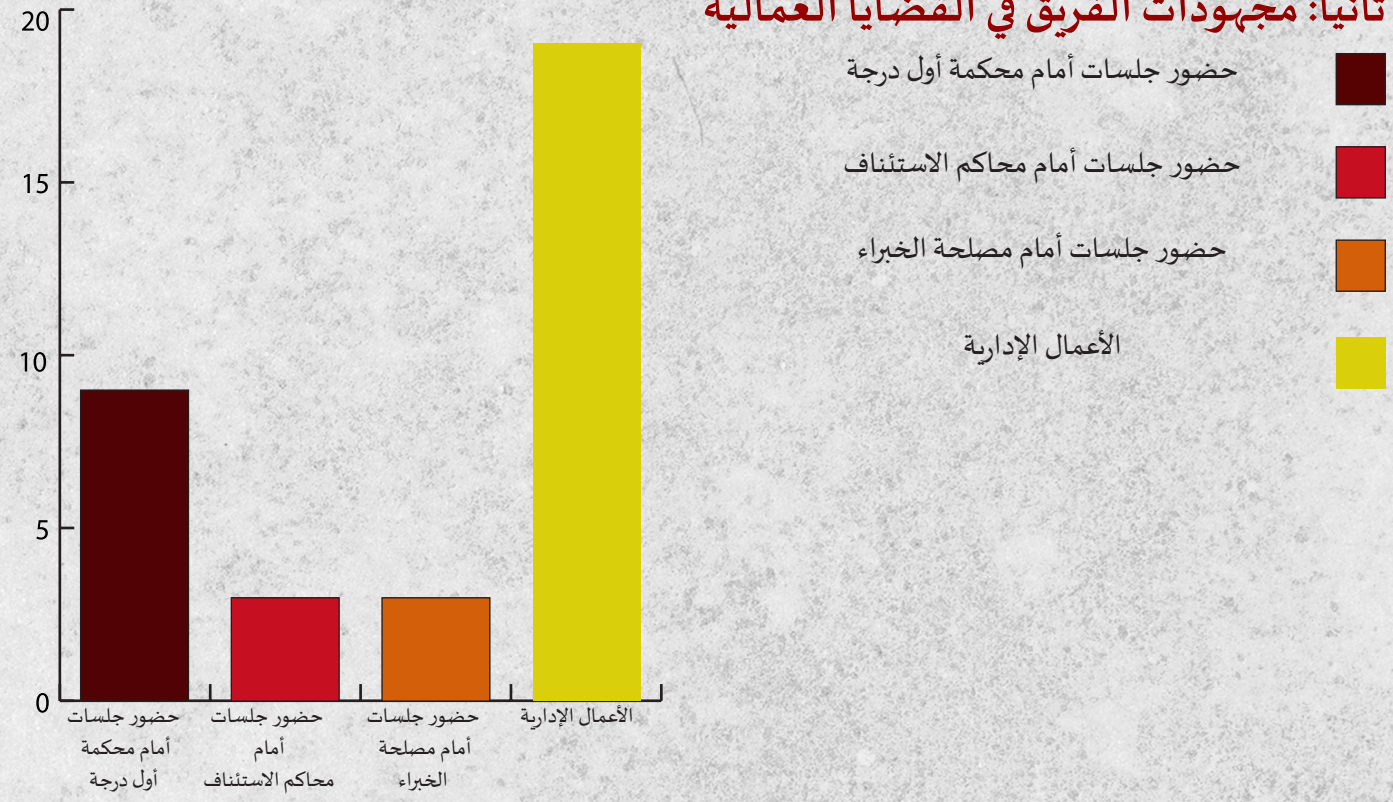

وفيما يلي بيانًا تفصيليًا للجلسات والأعمال الإدارية في القضايا العمالية

أ) الجلسات في القضايا العمالية

حضر فريق الوحدة القانونية عدد 9 جلسات خلال شهر مايو في القضايا العمالية أمام محاكم أول درجة بنسبة مثلت 60%، فيما مثلت الجلسات أمام محكمة الاستئناف عدد 3 جلسات بنسبة 20%، ومثلت الجلسات أمام مصلحة خبراء وزارة العدل عدد جلسات بنسبة 20%.

ب) الأعمال الإدارية

قام فريق وحدة الدعم والمساعدة القانونية بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، بـ 19 عملًا إداريًا خاصًا بالقضايا العمالية في أيام مختلفة من شهر مايو سواء في القضايا المنظورة خلال الشهر نفسه، أو القضايا المؤجلة لجلسات أخرى. الرسم التالي يوضح الأعمال الإدارية وعددها:

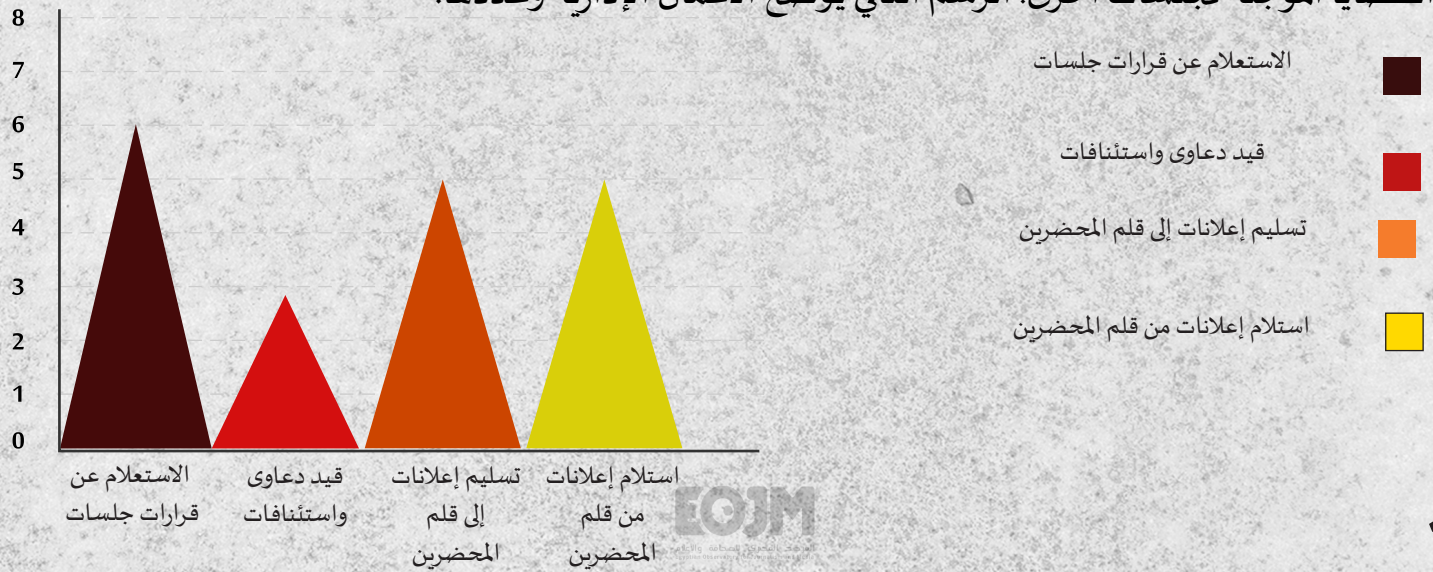

القسم الثالث

موضوع شهر مايو 2025

انعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين وإجراء انتخابات التجديد"

في الثاني مايو 2025 انعقدت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في مقر النقابة الكائن شارع ثروت من شارع 26 يوليو لمناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية، وعقد انتخابات التجديد النصفي للنقابة لاختيار نقيبًا للصحفيين، و 6 أعضاء لمجلس النقابة بديلًا للأعضاء التي انتهت مدتهم القانونية.

بدأت إجراءات الجمعية العمومية للصحفيين بتسجيل حضور أعضاء الجمعية العمومية والذين بلغوا 6051 صحفيًا وصحفية من إجمالي من لهم حق التصويت، ومناقشة توصيات المجلس وعرضها على الجمعية العمومية لاعتمادها، وقد شهدت العملية الانتخابية تنافسًا حقيقيًا بين المرشحين، وتحت إشراف قضائي كامل لعمليات الاقتراع والفرز، وتتنافس عدد 10 صحفين/ات على منصب نقيب الصحفيين، وترشح عدد 43 صحفيًا وصحفية على منصب عضوية مجلس النقابة سواء تحت السن أو فوق السن.

وقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز الكاتب الصحفي خالد البلشي، بمنصب نقيب الصحفيين، بعد حصوله على 3346 صوتًا من إجمالي الأصوات، سابقًا منافسه عضو المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الصحفي عبد المحسن سلامة، والذي حصد عدد 2562 صوتًا من إجمالي الأصوات، ليكمل البلشي فترة جديدة على مقعد النقيب، بعد انتهاء دورته الأولى.

وقد أسفرت نتائج الإنتخابات عن فوز كلًا من الكاتب الصحفى محمد شبانة، والكاتب الصحفي حسين الزناتي، والكاتب الصحفي محمد سعد عبد الحفيظ، بمنصب عضوية مجلس النقابة فوق السن، وفوز كلًا من الكاتب الصحفي محمد السيد الشاذلي، والكاتب الصحفي أيمن عبد المجيد، والكاتبة الصحفية إيمان عوف، بعضوية مجلس النقابة تحت السن، عقب حصولهم على أعلى الأصوات من أعضاء الجمعية العمومية.

ونظم الباب الثالث من القانون رقم 76 لسنة 1970 الخاص بإنشاء نقابة الصحفيين عضوية مجلس النقابة إدارة النقابة والجمعية العمومية وإجراءات عقدها، وكذا مجلس النقابة ومدة العضوية الخاصة بالنقيب، وأعضاء مجلس النقابة. إذ نصت المادة رقم 32 على أن "الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين تؤلف من الأعضاء المقيدين بجداول المشتغلين الذين قاموا بسداد الاشتراكات المستحقة عليهم حتى أخر السنة المالية المنتهية، أو الذين تم إعفائهم منها، وتكون الجمعة الأولى من شهر مارس من كل عام موعدًا لعقد الجمعية العمومية العادية للنقابة، ويجوز عقد جمعية عمومية غير عادية كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لعقدها أو بطلب موقع من عدد 100 صحفي ممن لهم حق حضور الجمعية، على أن يكون مقر انعقاد الجمعية العمومية مقر النقابة الرئيسي.

ونصت المادة 33 على اختصاص الجمعية العمومية والتي من بينها انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة الذين انتهت مدة عضويتهم.

ونظمت المادة 34 إجراءات الدعوى لعقد الجمعية العمومية حيث نصت على أن يقوم النقيب بدعوة أعضاء الجمعية العمومية بإعلان ينشر في جريدتين يوميتين تصدران في القاهرة قبل موعد انعقاد الجمعية بأسبوع على الأقل، على أن تتضمن موعد الجمعية وجدول أعمالها.

ونظمت المادة 35 صحة انعقاد الجمعية العمومية بحضور نصف الأعضاء، فإن لم يكتمل النصاب تؤجل لمدة أسبوعين مع إعادة إعلان الأعضاء بالموعد الجديد ويكون الانعقاد صحيحًا بحضور ربع الأعضاء.

ووضحت المادة 37 تشكيل مجلس النقابة من النقيب وعدد 12 عضوًا ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية نصفهم على الأقل ممن لم يتجاوز قيدهم بجداول المشتغلين خمسة عشر عامًا.

واشترطت المادة على من يرشح نفسه لمنصب النقيب أن يكون عضوًا عاملًا بالاتحاد الاشتراكي العربي، وأن يكون قد مضى على قيده في الجدول 10 سنوات على الأقل، وألا يكون قد صدر ضده أحكام تأديبية خلال الثلاث سنوات الماضية.

ونظمت المادة 38 عملية اختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة عن طريق الاقتراع السري، وأن يكون الاختيار بالأغلبية النسبية من الأصوات الصحيحة للحاضرين/ات.

وأوضحت المادة 43 مدة العضوية بمجلس النقابة وحددتها بأربعة سنوات تنتهي كل سنتين عضوية نصف أعضاء المجلس، ويقترع بعد نهاية السنة الثانية بين الأعضاء لإنهاء عضوية ستة منهم، كما أوضحت المادة أن مدة النقيب هي عامين ولا يجوز للنقيب الترشح لأكثر من دورتين.

القسم الرابع

صحفي/ة الشهر

في ظل استمرار حبس عدد من الصحفيين، وعدم إنهاء ملف الحبس الاحتياطي خلال العام الجاري، تعيد المؤسسة نشر البروفايلات الخاصة بـ"الصحفيين المحبوسين" على مدار التقارير الشهرية.

وقد وقع الاختيار على الصحفي مدحت رمضان ليكون صحفي شهر مايو 2025، ويمكن الاطلاع على البروفايل الخاص به من هنا

التوصيات

بناءً على ما ورد في التقرير القانوني لشهر مايو 2025 الصادر عن وحدة الدعم القانوني بمؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- تفعيل الضمانات الدستورية والقانونية لضمان حرية الصحافة، الواردة بنص المادة 70 من دستور جمهورية مصر العربية الصادر عام 2014 والمعدل في عام 2019.

- تعديل شروط الانضمام لنقابة الصحفيين لتشمل العاملين/ات في المنصات الصحفية الإلكترونية، مما يضمن حصولهم/ن على الحماية النقابية المهنية والقانونية.

- إلزام الضباط ووحدات الضبط القضائي بإثبات بيانات القبض في محاضر رسمية وتمكين المقبوض عليهم من التواصل مع محاميهم وأسرهم فورًا، وفقًا للمادة 124 من قانون الإجراءات الجنائية.

- مكافحة الفصل التعسفي من خلال إلزام المؤسسات الصحفية بإبرام عقود عمل عادلة تكون النقابة طرفًا فيها، وتحمي حقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية.

- الالتزام بالشروط القانونية للأدلة الرقمية في الجرائم الإلكترونية الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، لضمان نزاهة المحاكمات المتعلقة بجرائم النشر الإلكتروني.

- تعميم تجربة مكاتب المساعدة القانونية الخاصة بالقضايا العمالية في كافة المحاكم العمالية وعلى درجتي التقاضي.

- تفعيل دور النيابة العامة في متابعة أوضاع الصحفيين/ات المحتجزين/ان وتفعيل آليات المساءلة القانونية في وقائع تعرضهم/ن لأي شكل من أشكال الانتهاكات.

- توسيع نطاق الدعم القانوني للصحفيين/ات، خاصة في القضايا العمالية والجنائية، لضمان تحقيق العدالة وحماية حرية الصحافة.

يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم والمساعدة القانونية إلى كل الصحفيين والإعلاميين في مصر، وكذلك المؤسسات الصحفية المختلفة، كما يهدف إلى متابعة الوضع التشريعي المنظم للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، والعمل على تعديله وتطويره بما بتناسب مع التطورات الحادثة في المجتمع بصورة عامة، والتطورات الحادثة في المجتمع الصحفي والإعلامي بصورة خاصة.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org